﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديات: 6 - 8]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

طَبْعُ غالِبِ الإنسانِ جُحودُ الحَقِّ مَعَ البُهتانِ

لمّا أقسَمَ الله تعالى بالخيلِ الّتي هي أشرفُ الحَيوان البَهيم كما أنَّ الإنسانَ المُقسَمَ لأجلِه أشرفُ ما اتَّصفَ منهُ بالبَيان، وتَجري به أفكارُهُ كخَيلِ الرِّهان، وتقدَحُ المعاني تارةً مُقترنةً بأشرَفِ اللَّمَعان، وأُخرى بأخسِّ ما يقعُ به الاقتران؛ منَ الزّور والبُهتان، وتُغيرُ منهُ ثواقِبُ الأذهان تارةً على شُبَهِ الخُصوم بالبرهان، وأُخرى بما يُغيرُ به من الشُّبَه المُلتبسة في وجوهِ المَعاني الحِسان، وينثرُ تارةً المعانيَ الصَّحيحةَ على أهلِ الطُّغيان، من ذَوي البِدَع والكُفران، وتتوسّطُ جمعَ أولي الطُّغيان، وكانتِ الإغارةُ في الغالب لأجلِ قَهْر المُغارِ عليهم على أموالِهم عُدوانًا إنْ كان ذلك في غيرِ الجِهاد، وإنْ كانت في الجهاد فقَلَّ مَن يُخلِصُ في ذلك الحالِ، فيكون عملُهُ ليسَ إلّا لله تَعالى؛ - لمّا كان كذلك - قالَ سُبحانَهُ مُجيبًا للقَسَم بذِكْرِ المُقسَم عليه حاكمًا على النَّوع باعتبارِ عدِّ المُخلِص لقلَّتِه عَدَمًا، مُؤَكِّدًا لِما لهُم من تكذيبِ ذلك؛ فإنَّ كلَّ أحدٍ يَتبرَّأ من مثلِ هذا الحال[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَكَنُودٞ﴾: (كند) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على القَطْع، يقالُ: كَنَدَ الحبلَ يَكنِدُهُ كَنْدًا، والكَنودُ: الكَفورُ للنِّعمة، وهو منَ الأوّل؛ لأنّه يَكنِدُ الشُّكرَ؛ أي: يقطَعُهُ، ومن البابِ: الأرضُ الكَنود، وهي الّتي لا تُنبِتُ[2]، وعَنِ الأصمعيّ: امرأةٌ كَنَدٌ وكَنودٌ؛ أي: كفورٌ للمواصَلةِ[3]، والتَّحقيقُ

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 213.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (كند).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة: (كند).

أنّ الأصلَ الواحدَ في المادّة: هو فُقدانُ التَّوجُّهِ والشَّوقِ إلى أمرٍ، وعدمُ الاعتناءِ والاهتمامِ به، ومِن آثارِهِ: الكُفرانُ بالنِّعمة ونِسيانُها[1]، والمرادُ به في الآية: الجُحودُ وعدمُ شُكرِ النِّعمة.

2) ﴿لَشَهِيدٌ﴾: (شهد) أصلٌ يدلُّ على حُضورٍ وعِلْمٍ وإعلامٍ، يقالُ: شَهِدَ يَشهَدُ شَهادةً، والمَشهَد: مَحضَرُ النّاس[2]، والشَّهيد: مَن قتلَهُ الكُفّار في المعركة، فعيلٌ بمعنى: مَفعول؛ وشَهِدتُ الشّيءَ: اطّلعتُ عليه وعاينتُهُ؛ فأنا شاهِدٌ، والجمعُ أشهادٌ وشُهودٌ، وشهيدٌ أيضًا، والجمعُ شُهَداء، ويُعدّى بالهمزة، فيقالُ: أشهدتُهُ الشَّيءَ، وشَهِدتُ على الرّجُل بكذا، وشَهِدت له بهِ[3]، والشَّهادة: خبرٌ قاطعٌ بقولٍ[4]، فهو العِلْمُ بالحُضورِ عندَ المَعلوم ومُعاينتُهُ، وهذا المعنى في الأمورِ المَحسوسةِ مَعلومٌ، وأمّا في الأمورِ المَعقولةِ والمَعارفِ الرَّوحانيّة فبُحضورِ المَعلومِ عندَ العالِمِ وفي نفسِهِ[5]، والمرادُ بهِ في الآيةِ: الشّاهدُ بخبرٍ يفيدُ القَطعَ.

3) ﴿لَشَدِيدٌ﴾: (شدّ) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على قوّةٍ في الشّيءِ، مِن ذلك: شَدَدتُ العِقدَ شَدًّا، ومِن البابِ الشَّديدُ والمُتشدِّدُ: البَخيل[6]، وشدَّ الشّيءَ يَشِدُّ - من بابِ (ضرَبَ) - ؛ فهو شديدٌ؛ أي: قويٌّ، وشدَدتُهُ شدًّا - من بابِ (قتَلَ) - : أوثقتُهُ، والشَّدّةُ: المَرَّةُ منهُ[7]، والشِّدّةُ: الصَّلابةُ والنَّجدةُ وثَباتُ القَلبِ والمَجاعة، ورجلٌ شديدٌ: شُجاعٌ[8]، فهو ما يُقابِلُ الرَّخاوةَ، كما أنَّ القوّةَ ما يُقابِلُ الضَّعفَ، والخُشونةَ ما يُقابِلُ اللّينَ[9]، والمرادُ بهِ في الآية: القويُّ في صيانةِ المالِ والحِرصِ عليهِ كنايةً عنِ البُخل.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

إنَّ الإنسانَ طُبِعَ على نُكرانِ الحقِّ وجُحودِهِ وكُفرانِ النِّعمة، وعدمِ شُكرِ المُنعِم، وإنَّه

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 10/ 109.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شهد).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (شهد).
(4) الجوهريّ، الصّحاح: (شهد).
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 6/ 135.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شدّ).
(7) الفيّوميّ، المصباح المنير: (شد).
(8) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (شدّ).
(9) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 6/ 25 - 27.

على كُفرِهِ وكُنودِهِ وجُحودِهِ لِنِعَمِ ربِّه تَعالى في الآخرة لشَهيدٌ على نفسِهِ مُعترِفٌ بذنوبِهِ، وإنّهُ لِحُبِّهِ المالَ وتعلُّقِه به لشَديدٌ بَخيلٌ[1].

طَبْعُ الإنسانِ جُحودُ نِعَمِ المنّانِ

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ تَوالي التّوكيداتِ:

أُكِّدَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ بـ ﴿إِنَّ﴾ وجملةٍ من المُؤكِّدات؛ لوقوعِهِ جوابَ قسَمٍ[2]، ولتأكيدِ حُكْمِ الجُملة؛ "لِما لهُم من تكذيبِ ذلك؛ فإنَّ كلَّ أحدٍ يتبرَّأ من مثلِ هذا الحال"[3]، وبذلك تجتمِعُ مجموعةٌ من المُؤكِّدات أوّلُها القسَمُ الطّويلُ بمجموعةٍ من الصِّفات المُتعاقبةِ المُترابطة وما يتولَّد عنها من آثارٍ، و﴿إِنَّ﴾ و(اللّام) واسميّةِ الجُملةِ، وكلُّها تؤكِّدُ أنَّ الإنسانَ بطَبْعِهِ يقومُ على جُحودِ المُنعِمِ الحقيقيِّ وعدمِ شُكرِ نعمتِهِ وعَظيمِ فضلِهِ ومَنِّهِ وكرَمِهِ، إلّا مَن خالفَ الطّبعَ وكسرَ شهوتَهُ، وامتطَى العادياتِ وسخَّرَها في وجهتِها الحقيقيَّة ووظيفتِها الأصليَّة، ولذا قال القونويُّ: "أقسمَ اللهُ تَعالى بخَيْلِ الغُزاة؛ إظهارًا لشَرَفِها مَنْطوقًا، وإظهارًا لشَرافةِ الغازينَ بالأولويَّةِ ودِلالةِ النَّصِّ؛ ففيهِ مدحٌ لهُم بأنَّهم خالَفوا النَّفسَ والهَوى؛ حيث بَذَلوا أموالَهُم وأنفُسَهم في سبيل الله، ولم يكونوا كُنودًا، بل كانوا شُكورًا ومُطيعينَ"[4].

اجتماعُ المُؤكِّدات نـافٍ لـكـلِّ الإنكاراتِ

التَّناسُبُ بينَ المُقْسَمِ به والمُقْسَمِ عليهِ:

أقسَمَ اللهُ تَعالى بثلاثِ صِفاتٍ، وذلك في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ۝١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ۝٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾؛ ليُقابِلَها بثلاثِ صفاتٍ في جملةِ جَوابِ القسَمِ[5]؛ فقالَ: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦﴾

التَّناسُبُ التَّكوينيّ يولِّدُ الانسجامَ اللَّفظيّ والمَعنويّ

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1995.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 503.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 215.
(4) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 405.
(5) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 261.

وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾، وهذا التَّناسُبُ يولِّدُ تناسُقًا تنظيميًّا على مُستوى التَّركيبِ والإيقاعِ والمَعْنى.

دلالةُ تعريفِ ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ بـ (أل):

في طَبْعِ غالِبِ الإنسانِ الجُحودُ والعِصيانُ

عرّفَ النَّظمُ القرآنيُّ لفظَ ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ بـ (أل) في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على الجنسِ المُتحقِّقِ في الاستغراقِ العُرفيِّ أوِ الاستغراقِ العامِّ المُراد به الخصوصُ، ويحتَمِلُ أن يكون للدِّلالة على العَهْد، قال ابنُ عاشور: "والتَّعْريفُ في ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ تَعْريفُ الجِنْسِ، وهوَ يُفيدُ الاسْتِغْراقَ غالِبًا؛ أيْ: إنَّ في طَبْعِ الإنْسانِ الكُنودَ لِرَبِّهِ؛ أيْ: كُفْرانَ نِعْمَتِهِ، وهَذا عارِضٌ يَعْرِضُ لِكُلِّ إنْسانٍ ولا يَسْلَمُ مِنْهُ إلّا الأنْبياءُ وكُمَّلُ أهْلِ الصَّلاحِ؛ لِأنَّهُ عارِضٌ يَنْشَأُ عَنْ إيثارِ المَرْءِ نَفْسَهُ، فلِذلِكَ كانَ الاسْتِغْراقُ عُرْفِيًّا أوْ عامًّا مَخْصوصًا، فالإنْسانُ لا يَخْلو مِنْ أحْوالٍ مَآلُها إلى كُفْرانِ النِّعْمَةِ، بالقَوْلِ والقَصْدِ، أوْ بالفِعْلِ والغَفْلَةِ، فالإشْراكُ كُنودٌ، والعِصْيانُ كُنودٌ، وقِلَّةُ مُلاحَظَةِ صَرْفِ النِّعْمَةِ فيما أُعْطِيَتْ لِأجْلِهِ كُنودٌ، وعَنِ ابْنِ عَبّاسٍ: تَخْصيصُ الإنْسانِ هُنا بالكافِرِ فهوَ مِنَ العُمومِ العُرْفِيِّ، وقيلَ: التَّعْريفُ في الإنْسانَ لِلعَهْدِ، وأنَّ المُرادَ بِهِ الوَليدُ بْنُ المُغيرَةِ، وقيلَ: قِرَطَةُ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ نَوْفَلٍ القُرَشيُّ"[1]، وعلَّلَ البقاعيُّ العُمومَ العرفيّ بقوله: "﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ أي: هذا النّوعَ بما لهُ من الأُنس بنفسِهِ والنِّسيان لما ينفَعُهُ"[2]، وأثّرَ ذلك الاستغراقُ العرفيُّ على طبيعةِ الإسنادِ؛ فجعلَهُ مَجازًا عقليًّا باعْتِبار صدورِ الكَنْدِ من غالبِهِ دونَ كلِّهِ الإفراديِّ، قال القونويُّ: "أي: جنسُ الإنْسان، لكنْ وُصِفَ له بصفةِ أكثرِ أفرادِهِ؛ فالإسنادُ مَجازيٌّ"[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 503.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 215.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 405.

مَعنى (اللّام) في ﴿لِرَبِّهِۦ﴾:

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ (اللّام) الجارَّة في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على تقويةِ تعديةِ الكُنود للرَّبِّ، ولذا قال ابنُ عاشور: "وَ(اللّامُ) في ﴿لِرَبِّهِۦ﴾ لامُ التَّقْوِيَة؛ لِأَنَّ (كَنودَ) وصْفٌ لَيْسَ أصيلًا في العَمَلِ، وإنَّما يَتَعَلَّقُ بالمَعْمولاتِ لِمُشابَهَتِهِ الفِعْلَ في الاشْتِقاقِ؛ فيَكْثُرُ أنْ يَقْتَرِنَ مَفْعولُهُ بـ (لامِ) التَّقْوِيَةِ، ومَعَ تَأْخيرِهِ عَنْ مَعْمولِهِ"[1].

تقويةُ التّعدية لشدَّةِ الكَنَدِ والمَعصيَة

سرُّ إيثارِ لفظِ الرُّبوبيّة:

عبّرَ البيانُ القرآنيُّ بلفظِ (الرَّبِّ) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على إظهارِ مَدى الكُفرانِ بالنِّعمة؛ إذِ الرَّبُّ يدلُّ على التَّربيةِ والإحسانِ والعِناية، وكلُّ ذلك موجِبٌ للشُّكر وعدمِ اقترافِ المَعصية، فيكونُ مُشيرًا إلى مفارقةٍ كبيرةٍ بينَ إنعامِ المُنعِم وكُفران العاصي، قال القونويُّ: "واسمُ (الرّبّ) هنا أوقَعُ؛ لأنَّ فيه تنبيهًا عَلى أنَّ مُقْتَضى الرُّبوبيَّة خلافُ ما ذُكر بأيِّ معنًى كانَ؛ ففيهِ تقبيحٌ له جِدًّا"[2]، كما أفادَ لفظُ الرّبِّ التَّعليلَ للحُكْم على الإنسانِ بأنَّه جَحودٌ وعاصٍ وصارِفٌ للنِّعمة في غير وظيفَتِها؛ لأنّ هذا الجَحْدَ إنَّما اتَّصف به لتعلُّقِه بالمُحسِنِ إليه والمُشفِقِ عليه[3].

المُفارقةُ والتّعليل دالّانِ على صحَّةِ الحُكمِ الأصيل

دلالةُ تعريفِ لفظِ (الرّبّ) بالإضافة:

أُضيفَ لفظُ (الرَّبّ) إلى ضميرِ الغائبِ العائدِ إلى ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على التَّعريف؛ إذِ المضافُ يكتسبُ التَّعيُّنَ من المُضاف إليه المعرَّف. ولمّا كان الضَّمير عائدًا إلى الإنسانِ باعْتِبارِ عُمومِهِ العُرفيِّ الصّادقِ بالكافرين

توبيخُ الجاحِدين بتذكيرِهم بالمُشفِقِ العظيم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 503.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 405.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 215.

والجاحِدين؛ فإنَّ الإضافة تشيرُ إلى توبيخِهم بما يصدُرُ عنهم من جُحود لا يليقُ بمَن ربّاهم وأوجَدَهُم.

مَعْنى (اللّام) في ﴿لَكَنُودٌ﴾:

التَّوكيدُ باللّام لِنَفْيِ الإنكارِ والاتِّهامِ

جاءَ التَّعبيرُ بـ (اللّام) الابتدائيَّة المُزحلَقَة في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على التَّوكيدِ للحُكم وتقريرِه وتقويتِه في ذهنِ السّامع حتّى لا يكونَ هنالك إنكارٌ في أنَّ الإنسانَ يجحَدُ نعمةَ ربِّه ولا يَشكُرُها[1].

دلالةُ صَوْغِ (كَنود) على (فَعول):

المُبالغةُ في الجُحود طَبْعٌ في الإنسانِ

عبّر النَّظمُ الكريم عن المُسنَدِ بصيغة (فَعول) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على المُبالغة في الكُفران والجَحْدِ وسوء الأدَب مع الرّبِّ المُحسِنِ والمُشفِقِ عليه؛ لأنَّ هذه الصّيغةَ من صيغِ مُبالغة اسمِ الفاعل؛ للدِّلالة على الكثرةِ والعَظَمة في ذلك الاتِّصاف المذكور، قال البقاعيُّ: "أي: كفورٌ نَكِدٌ لِسوءِ المُعاملة؛ حيث يُقْدِمُ بما أحسنَ به اللّه إليه من الصّافِنات الجياد وبما آتاهُ من قوَّةِ الجَنان والأركان على ما نهاهُ عنهُ، ومصدرُهُ (الكُنودُ) - بالضمِّ - وهو كُفرانُ النِّعمة"[2]، وهو مشتقٌّ مِن (كَنَدَ): "وَلُغاتُ العَرَبِ مُخْتَلِفَةٌ في مَعْناهُ؛ فهوَ في لُغَةِ مُضَرَ ورَبيعَةَ: الكَفورُ بالنِّعْمَةِ، وبِلُغَةِ كِنانَةَ: البَخيلُ، وفي لُغَةِ كِنْدَةَ وحَضْرَمَوْتَ: العاصي، والمعْنى: لَشديدُ الكُفْرانِ للّه"[3].

دلالةُ الاسْتِعارةِ في (كَنود):

الجَحود لا يَصدرُ منهُ شُكْرٌ، كالأرض لا يَخرُجُ منها بَذْرٌ

استعارَ النَّظم الكريم لفظَ (الكَنود) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للكافِرِ أو الفاسِقِ الَّذي يجحَدُ نِعَمَ ربِّه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 503.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 215.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 503.

تَعالى عليه، أوْ يصرفُ النِّعمة إلى غير وظيفَتِها، "قال القاشانيُّ: لكَفورٌ لرَبِّه باحتجاجِهِ بنِعَمِه عنه ووقوفِهِ معها، وعدمِ استعمالِهِ لها فيما يَنبغي ليتوصَّلَ بها إليه"[1]، فيستعملُها للتَّباهي والتَّرَف بدلًا من كونِها آلةً للجهاد ونشرِ الإسلام، وأصلُهُ الأرْضُ الكَنودُ؛ و"هيَ الَّتي لا تُنْبِتُ شَيْئًا"[2]، ثمَّ شبَّهَ بها الجاحدَ الّذي لا يظهرُ شيءٌ من الشُّكرِ عليه، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ وأبقى المشبَّهَ به على سبيلِ الاستعارةِ التّصريحيَّة.

سِرّ تقديم القَيْدِ ﴿لِرَبِّهِۦ﴾ على الخبَرِ:

مـــعَ كـــلِّ ذي نِعمة يتحقّقُ جحودُ الإنسانِ

قدّمَ النّظمُ القرآنيُّ متعلّقَ الخبرِ عليه في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾؛ للدِّلالة على الاهتمامِ بمَن يقَعُ عليه الجَحْدُ؛ لأنّه محطُّ الفائدةِ والاهتمام؛ إذِ الإنسانُ بطَبعِهِ يميلُ إلى الجَحْد للنِّعَم ويُؤْثِرُ نفسَهُ وزينتَها بصرفِ الجياد عن وظيفَتِها إلى غاياتٍ لا تخرجُ عن الافْتِخار والاسْتِكْبار، فليسَ التَّقديم للاختصاص؛ فهو جاحدٌ مع بَني جنسِهِ كما هو جاحدٌ مع خالقِهِ ومُبدعِهِ، قال ابن عاشور: "وَتَقْديمُ ﴿لِرَبِّهِۦ﴾ لإفادةِ الاهْتِمام بمُتَعَلِّقِ هذا الكُنود؛ لِتَشْنيعِ هذا الكَنود بأنَّهُ كنودٌ للرَّبِّ الَّذي هوَ أحَقُّ المَوْجوداتِ بالشُّكْر، وأعْظَمُ ذلكَ شِرْكُ المُشْركينَ، ولِذلكَ أكَّدَ الكَلامَ بلام الابْتِداءِ الدّاخِلَةِ عَلى خَبَرِ ﴿إِنَّ﴾ لِلتَّعْجيبِ مِنْ هذا الخَبَرِ. وتَقْديمُ ﴿لِرَبِّهِۦ﴾ عَلى عامِلِهِ المُقْتَرِنِ بلامِ الابْتِداءِ - وَهيَ مِنْ ذَواتِ الصَّدْرِ - لِأنَّهُمْ يَتَوَسَّعونَ في المَجْروراتِ والظُّروفِ، وابْنُ هِشامٍ يَرى أنَّ لامَ الابْتِداءِ الواقِعَةَ في خَبَرِ (إنَّ) لَيْسَتْ بذاتِ صَدارَةٍ"[3]، وعندَ الشِّهاب قُدِّمَ المتعلّقُ للفاصلةِ لا للتَّخصيص[4].

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 255.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 262.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 503.
(4) الشّهاب الخفاجيّ، عناية القاضي: 8/ 391.

توجيهُ العطفِ بـ (الواو):

الجامعانِ الخَياليُّ والعقليُّ مُسَوِّغانِ للعَطْفِ العِلْميّ والاعترافيّ

عُطِفَ قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ بـ (الواوِ)؛ للدِّلالة على كونِهِ جوابَ قسَمٍ آخرَ ينضمُّ إلى جوابِ القسَمِ السّابق؛ لوجودِ جامعٍ عقليٍّ بينهما؛ بناءً على أنَّ مَرجِعَ الضَّميرِ في (إنه) عائدٌ إلى الإنسان. وأمّا إنْ كان مَرجِعُ الضَّميرِ هو اللّه تعالى فإنَّ الجامعَ بينَهُما خياليٌّ؛ لعدمِ اتِّحادِ الضَّميرِ حينئذٍ. والغرضُ من العطفِ إثباتُ اعترافِ غالبِ الإنسانِ بتفضيلِهِ ما يُحِبُّ على ما يريدُهُ اللّه تعالى منهُ، أوْ إثباتُ علمِ اللّه المُحيطِ الشّاهدِ بحقيقةِ ما حكَمَ به على غالبِ أفرادِ الإنسانِ، وكَفى بهِ شَهيدًا.

بلاغةُ التَّوكيدِ بتَكرارِ المؤكِّداتِ السّابقةِ:

الأعجَبُ في حالِ الإنسانِ اعترافُهُ بالظُّلْمِ الظّاهرِ البَيِّنانِ

كرَّرَ البيانُ القرآنيُّ المُؤَكِّداتِ السّابقةَ، وهي: (إنَّ) و(اللّام) وتقديمُ المتعلّقِ، واسميّةُ الجُملة؛ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾؛ للدِّلالةِ على التَّعجُّبِ من إقدامِ الإنسانِ على الظُّلم، بلِ الأعجَبُ منهُ الإقدامُ على الاعترافِ بذلك، قال البقاعيّ: "ولمّا كان إقدامُ الإنسانِ على الظُّلمِ عَجَبًا، فإذا كان يَشهَدُ على نفسِهِ بالظُّلمِ كانَ أعجَبَ؛ قالَ مُؤكِّدًا لِما لأكثرِ الخلْقِ قبلَ البعثِ والمُحاقَقةِ مِن إنكارِ كُفرانِهِ: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾... لأنّه مُقِرٌّ إذا حوقِقَ بأنَّ جميعَ ما هو فيهِ مِن إحسانِ ربِّه، وبأنَّ ربَّهُ نهاهُ عنِ المُخالفة، أوْ أنَّه لا أمْرَ عندَهُ منهُ بما فعلَ، وأنَّه لا يَنْبَغي لعاقلٍ أنْ يتحرَّكَ بحركةٍ يُمكِنُ أنْ يكرهَها الملِكُ الَّذي هو في خدمتِهِ، ولا شيءَ لهُ إلّا منهُ بغيرِ إذنِهِ، وأنَّه إنْ تحرَّكَ بغيرِ ذلكَ؛ كانَ كافرًا لإحسانِهِ مُستحِقًّا لعقابِهِ، لا يقدِرُ على إنكارِ شَيْءٍ مِنْهُ"[1].

بلاغةُ عَوْدِ الضَّميرِ في (إنّه):

تعدُّدُ الاحتمالاتِ مُثْرٍ للدِّلالات

جاءَ التَّعبيرُ بضَميرِ الغَيبةِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.

لَشَهِيدٌ﴾ ليَحتمِلَ عَودُهُ إمّا إلى الإنسانِ فحسبُ، وهو المَذكورُ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[1]، وهو احتمالٌ راجِحٌ يَقتضيهِ اتّساقُ الضَّمائرِ واتّحادُ المتحدَّثِ عنهُ، وهو قولُ الجُمهورِ[2]؛ إذ "قالوا: إنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ ذلِكَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ الضَّميرُ فيهِ عائِدٌ إلى ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾، فيَجِبُ أنْ يَكونَ الضَّميرُ في الآيَةِ الَّتي قَبْلَهُ عائِدًا إلى ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾؛ ليَكونَ النَّظْمُ أحْسَنَ"[3].

ويحتَمِلُ أن يكون الضَّميرُ عائدًا إلى اللّه تعالى فحسبُ، وهو المذكورُ بعنوانِ (الرَّبّ) في قولِهِ أيضًا: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾، "وَهذا يُسَوِّغُهُ أنَّ الضَّميرَ عائِدٌ إلى أقْرَبِ مَذْكورٍ"[4]، وانتقدَ القونويُّ هذا الوجهَ بقوله: "أخَّرَهُ (أي البيضاويُّ)؛ لأنَّ فيهِ تفكيكَ الضَّمير، وفي الأوّلِ اتِّساقُ الضّمائر، ولذا قدَّمَه. مع أنّه (أي: هذا الوجه) يفيدُ الوَعيدَ عَلى أبلغِ وجْهٍ، فعُلِمَ أنَّ المصنِّف لم يُسوِّ بين المَعْنَيَيْن، وقربُ المَرجِعِ في الثّاني لا يفيدُ التّسويةَ بَيْنَهُما"[5]. ووجهُ الوعيدِ على هذا أنَّ شهادةَ اللّه تعالى على الكَنُود تفيدُ إيقاعَ التَّعذيبِ، فيكونُ وعيدًا صَريحًا، بخلافِ شَهادةِ الإنسانِ على نفسِهِ؛ فإنَّها تُفيدُ الوَعيدَ التزامًا.

ويحْتَمِل أن يرجِعَ الضَّمير على المَعنيين معًا، فقَد "نُقِلَ عَنْ مُجاهِدٍ وقَتادَةَ كِلا الوَجْهَيْنِ؛ فلَعَلَّهُما رَأيا جَوازَ المَحْمَلَيْنِ، وهوَ أوْلَى"[6].

مَعنى ﴿عَلَىٰ﴾ والغرَضُ مِنها:

الاستعلاءُ والمُصاحَبة دالّانِ على الاعترافِ بالمؤاخَذة

عبّر النَّظمُ القرآنيُّ بحرفِ الجرِّ ﴿عَلَىٰ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 262.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(5) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 406.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.

﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾؛ للدِّلالةِ على الاستعلاءِ المَجازيِّ، بناءً على أنَّ ﴿لَشَهِيدٌ﴾: "هُنا: إمّا بمَعْنى المُقِرِّ، كما في (أشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلّا اللّه)، والمَعْنى: أنَّ الإنْسانَ مُقِرٌّ بكُنودِهِ لِرَبِّهِ مِنْ حَيْثُ لا يَقْصِدُ الإقْرارَ. وعَلى هَذا فحَرْفُ ﴿عَلَىٰ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ (شَهيدٌ)[1].

أو للدّلالةِ على المُصاحَبةِ المَجازيّة، بناءً على أنَّ ﴿لَشَهِيدٌ﴾ "بِمَعْنى: (عَليم)، ومُتَعَلّقُ (شَهيدٌ) مَحْذوفٌ؛ دَلَّ عَلَيْهِ المَقامُ؛ أيْ: عَليمٌ بأنَّ اللّه رَبُّهُ؛ أيْ: بدَلائِلِ الرُّبوبيَّةِ، ويَكونُ ﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ بمَعْنى: (مَعَ ذَلِكَ)؛ أيْ: مَعَ ذلِكَ الكُنودِ هوَ عَليمٌ بأنَّهُ رَبُّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلشُّكْرِ والطّاعَةِ لا لِلكُنودِ، فحَرْفُ عَلى بمَعْنى (مَعَ)"[2].

نكتةُ التّعبيرِ باسمِ الإشارةِ للبَعيدِ ﴿ذَٰلِكَ﴾:

تعظيمُ الكُنود لمُخالفتِهِ المَلِكَ المَعبودَ

جاءَ التَّعبيرُ باسمِ الإشارة الموضوعِ للبَعيد ﴿ذَٰلِكَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على التَّعظيمِ والتَّفخيم لذلك الكُنود الصّادرِ من الإنسانِ إزاءَ المُنعِم الحقيقيِّ عليه، قال ابنُ عاشور: "واسْمُ الإشارَةِ مُشارٌ بهِ إلى (الكُنودِ) المَأْخوذِ مِنْ صِفَةِ (كَنودٌ)"[3]؛ إذْ بدلًا من إفرادِهِ بالعبوديَّة وصرفِ نِعَمِه إلى وظائفِها الحقيقيَّة يَجحَدُ بالإشراكِ به أوْ بصرفِ نِعَمِه وجهةً غيرَ وِجهتِها الأصليَّة، قالَ البقاعيُّ: "أي: الكُنودِ العظيم حيثُ أقدمَ على مخالفةِ المَلِك الأعظَمِ المُحسِنِ معَ الكُفرِ لإحسانِهِ"[4].

دلالةُ المَوقِعِ الإعرابيِّ للجارِّ والمَجرور:

التَّفظيعُ والتّعجيب مِن حالِ الجاحِدِ العَنيد

أوْقَعَ النَّظمُ الكريم الجارَّ والمجرورَ ﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ في مَوقِعِ المَفعولِ به؛ بناءً على أنَّ ﴿عَلَىٰ﴾

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.

للاستعلاءِ المَجازيِّ، وأنَّ ﴿لَشَهِيدٌ﴾ بمعنى: مُقِرّ ومُعترِف، "والمَقْصودُ من هَذِهِ الجُمْلَةِ تَفْظيعُ كُنودِ الإنْسانِ؛ بأنَّهُ مَعْلومٌ لِصاحِبِهِ بأدْنى تَأمُّلٍ في أقْوالِهِ وأفْعالِهِ"[1]. أو أن يكون الجارّ والمجرور في مَوقِعِ الحال بناءً على أنَّ ﴿عَلَىٰ﴾ بمعنى (معَ) وأنَّ ﴿لَشَهِيدٌ﴾ بمعنى: عَليم، والتَّقدير: وإنَّ الإنسانَ حال كونِهِ معَ ذلك الكُنود عليمٌ بأنَّ ربَّه تَعالى مُستحِقٌّ للطّاعة والشُّكر، قال ابنُ عاشور: "والجارُّ والمَجْرورُ في مَوْضِعِ الحالِ، وذلِكَ زيادَةٌ في التّعجيب مِنْ كُنودِ الإنْسانِ"[2].

بلاغةُ تقديم القَيد ﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾:

الاهتمامُ والتّعجيبُ من الفعلِ غيرِ السَّديدِ

قدّمَ النَّظمُ الكريمُ القيدَ المُكوَّنَ من الجارِّ والمجرورِ ﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ على الخبرِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على الاهتمام؛ بناءً على أنَّ ﴿لَشَهِيدٌ﴾ بمعنى (مُقِرّ)؛ إذ الإنسانُ يشهَدُ في الدُّنيا أوْ في الآخرةِ على أشياءَ عديدةٍ، ومنها - وهو أعظَمُها - الكُنود. أوْ للدّلالة على التَّعجيب بناءً على أنَّ ﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ حالٌ مُتقدِّمٌ، و﴿عَلَىٰ﴾ بمعنى (معَ)، والإنسانُ عليمٌ بما يجِبُ لمَولاهُ منَ الشُّكرِ والطّاعة. وأمّا إنْ كان الضَّميرُ في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ عائدٌ إلى الله تعالى؛ فإنَّ التَّقديمَ للاهتمامِ ولمُراعاةِ الفاصِلةِ أيضًا[3].

دلالةُ صَوْغِ (شَهيد) على (فَعيل):

المُبالغةُ والكَمال توبيخٌ وتعجيبٌ وتَحذيرٌ لأهلِ الضَّلال

جاءَ التَّعبيرُ عن الخبر بصيغةِ (فَعيل) في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على المُبالغة في الشَّهادة ووُقوعِها المُتكرِّر من الإنسان في فلَتاتِ أقوالِهِ وأفعالِهِ في الدُّنيا، ووُقوعِها على سبيلِ الاعتراف في الآخرة، وكمالِ علْمِ الله تعالى بها إنْ كانَ الشّهيدُ هو الله تعالى. والحاصلُ أنَّ (الشّهيد) إنْ كان بمعنى المُقِرِّ أوْ العليم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.

من الإنسان بما يَستحِقُّهُ اللّه تَعالى من الشُّكر؛ فإنَّ المُبالغة تفيدُ التَّوبيخَ والتَّعجيب من هذا الإنسانِ المُقِرِّ على نفسِهِ بالكُنود والعالم بما يجبُ للّه تعالى من الشُّكر. وإنْ كان الشّهيدُ هو اللّه تعالى؛ فإنَّ المبالغة محمولةٌ على كمالِ تعلُّقاتِ علْمِه الّتي لا تَتناهى، والمَقْصودُ حينئذٍ: "أنَّ اللّه يَعْلَمُ ذلِكَ في نَفْسِ الإنْسانِ، وهذا تَعْريضٌ بالتَّحْذيرِ مِنَ الحِسابِ عَلَيْهِ"[1].

دلالةُ المَجازِ المُرْسَل في (شَهيد):

مِن شدَّةِ العِلْم بالمَرام يُخبِرُ عنهُ بالكَلام

عُبِّرَ بالمَلزوم وهي الشَّهادةُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾، وأُريدَ بها لازمُها وهو العِلْم؛ لأنّه يلزَمُ من الشَّهادةِ بالشّيءِ العلمُ به، والغرضُ من ذكرِ المَلزوم أنَّ علمَهُ قد تحقَّقَ حتَّى وصلَ لمَرحلةِ الشَّهادةِ به، وهذا مبنيٌّ على أنَّ ﴿لَشَهِيدٌ﴾ بمعنى (عليم)؛ سواءٌ أكانت الشَّهادةُ مِنَ الإنسان أمْ مِنَ اللّه تعالى. وأمّا إنْ كانت الشَّهادةُ بمعنى الإقرار؛ فهي حقيقةٌ لغويَّةٌ.

دلالةُ الاستعارةِ التَّبعيَّة في (شَهيد):

لسانُ الحال أنطَقُ مِن لِسانِ المَقال

استعارَ النَّظمُ الكريم لفظَ (شَهيد) الدّالَّ وضعًا على الإخبارِ بالمَقال في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ للإخبارِ بالحالِ؛ إذ شبَّه لسانَ الحال بلسانِ المَقال؛ بناءً على أنَّ الشَّهادة هنا بمَعنى ظُهور أثَرِها وحالِها على الكَنود، وليس بمعنى الإقرارِ والاعتراف، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ وأبقى المشبَّهَ به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيَّة التَّبعيَّة، والغرضُ من الاستعارةِ المُبالغةُ في ظُهور أثَرِ الجَحْدِ على صاحبِهِ حتّى إنَّه لَيتكلَّمُ به، قال القونويُّ: "فيه تنبيهٌ عَلى أنَّ المُراد بالشَّهادَة ظهورُ أثرِ (الكَنَد) عليه؛ فالشَّهادَة مستعارَةٌ لذلك الظُّهور، والجامعُ تَبْيينُ الشَّيءِ مُطْلَقًا، والشَّهادَةُ بالمَقالِ والظُّهورُ بالحال،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.

وقدِ اشتهَرَ أنَّ لسانَ الحال أنطَقُ مِن لسانِ المَقالِ"[1]، والاستعارةُ متحقِّقة على أنَّ الشَّهيد هو اللّه تعالى أيضًا؛ لأنَّ شهادةَ اللّه تَعالى على كُنودِهِ مستعارةٌ لتعذيبِهِ. والظّاهِرُ أنَّها حينئذٍ من المجازِ المُرسَل؛ إذِ التَّعذيبُ متسبِّبٌ عن الشَّهادة أيضًا، قال القونويّ معلِّقًا على قولِ البيضاويِّ: "أوْ إنَّ اللّه عَلى كُنودِهِ لشهيدٌ؛ فيكون وعيدًا" ما نصُّهُ: "هذه الشَّهادَةُ أيْضًا مسْتعارَةٌ؛ لأنَّها بالفِعْل والتَّعذيبِ، ولذا قال: فيكونُ وعيدًا"[2].

بلاغةُ حَذْفِ مُتعلَّقِ ﴿لَشَهِيدٌ﴾:

حذفَ النَّظمُ الكريمُ متعلّق ﴿لَشَهِيدٌ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾؛ والتَّقديرُ: (وإنَّ الإنسانَ معَ ذلك الكُنودِ لعليمٌ بما يجبُ للّه تعالى من الشُّكرِ والطّاعة)، والغرضُ من الحذفِ تحقيقُ إرادةِ العُموم مع الاختصارِ والإيجاز.

الحذفُ للكَلِم مُحقِّقٌ للإيجازِ في النّظْم

توجيهُ العَطفِ بـ(الواو):

عُطِفَ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ على ما قبلَه بـ(الواو)؛ للدّلالةِ على أنّه من جُملةِ المُقسَمِ به، والجامعُ عقليٌّ لاتّحادِ المُسنَدِ إليه فيها؛ فالإنسانُ كَنودٌ لربِّه، وشهيدٌ على ذلك، ومحبٌّ حبًّا شديدًا للخير. والجملُ اسميّةٌ خبريّةٌ يحسُنُ التَّعاطفُ بينَها ويَجْمُل، والغرضُ مِنَ العطفِ ليس مُجرَّدَ إثباتِ حُبِّ الخير، بل لِما يَدفَعُهُ هذا الحبُّ من ارتكابِ الضَّير ومُخالفةِ الشَّرع والعَقل، والتَّصرُّفِ بالخَير تصرُّفاتٍ طائشةً وبخيلةً. في حينِ علّلَ البقاعيُّ وجهَ الارتباط بقوله: "ولمّا كان مِن العجائبِ أنْ يكفُرَ أحدٌ إحسانَ المُنعِم، وهو شاهدٌ على نفسِهِ؛ ذكرَ الحاملَ له على ذلك حتَّى هانَ عليهِ فقال: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾"[3].

حبُّ الخير قد يدفَعُ الإنسانَ إلى ارتكابِ الضَّير

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 406.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 406.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.

بلاغةُ التَّوكيدِ بتَكرارِ المؤكِّدات:

تنزيلُ غيرِ المُنكِر لمَنعِهِ عن العمَل المُنكَر

كرّرَ النَّظمُ الكريم المُؤكِّداتِ السّابقةَ مِن (إنَّ) و(اللّام) والتَّقديم، واسميَّة الجُملة في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ للدِّلالة على إثباتِ حبِّ الإنسانِ للخَير مطلَقًا؛ سواءٌ أكان مالًا أمْ غيرَهُ من أنواعِ الخير، لكنَّ هذا الحبَّ مِن شدّتِهِ يوصلُ الجَحودَ إلى الخيرِ بطرائقَ غيرِ مَشروعة؛ وقد يُعطِّلُ ذلك الخيرَ الّذي ينالُهُ معَ جُحوده عن صَرْفِه إلى طُرُقِه الصَّحيحة؛ حُبًّا بالخيرِ وحِرصًا عليه وتمسُّكًا بمَكاسبِهِ بُخْلًا وشُحًّا، وهو في ذلك وإنْ لم يكُن مُنكِرًا لحُبِّ الخير إلّا أنَّه منكرٌ لِلَوازمِهِ المذكورةِ بعملِهِ ذلك، فأُكِّدَ الكلامُ رَدْعًا لهُ عن تلك التَّصرُّفاتِ الطّائشةِ بالخَيرِ.

بلاغةُ عَوْدِ الضَّمير في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾:

حُبُّ المال قَدْ يُؤدّي إلى سوءِ المآل

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بضَميرِ الغَيبة في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ من قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ ليعودَ إلى الإنسانِ الكَنود الشّاهدِ على نفسِهِ بالكَنَد، والمُقرِّ المعترفِ بجحودِهِ؛ إذْ هذا النَّوعُ من الإنسانِ يُبالِغُ في حبِّ الخير، فينالُهُ بطرقٍ غيرِ مَشروعةٍ، ويَبخَلُ بهِ ولا يصرِفُهُ عمّا قُصِدَ منه حرصًا وحُبًّا للخَيْر، قال البقاعيُّ: "أي: الإنسانُ مِن حيثُ هو معَ شهادتِهِ على نفسِهِ بالكُفر الَّذي يَقْتَضي سَلْبَ النِّعَم"[1].

مَعنى (اللّام) في ﴿لِحُبِّ﴾:

التّعليقُ والتّعليلُ ناجِمان من القَويّ أو البَخيل

عبّرَ النَّظمُ الكريم بـ (اللّام) الجارّةِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ للدِّلالةِ على التَّعديةِ لـ (شديد)، بناءً على أنَّ الشِّدَّة بمعنى القوّة والانقباض، قالَ القاسميُّ: "وإنّه لِحُبِّ المالِ والدُّنيا وإيثارِها لقويٌّ، ولِحُبِّ تقوى الله وشُكْرِ نعمتِهِ ضعيفٌ متقاعِسٌ، وإنَّه

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.

لِحُبِّ الخيرِ الموصِلِ إلى الحقِّ شديدٌ مُنقبِضٌ غيرُ هشٍّ مُنبَسِطٌ"[1]، وهو معنى قولِ الهرريّ: "وإنّه لحُبّ المالِ ﴿لَشَدِيدٌ﴾؛ أي: قويٌّ مُطيقٌ مُجِدٌّ في طلبِهِ وتحصيلِهِ مُتهالِكٌ عليه، وهو لِحُبِّ عبادةِ اللّه وشُكْرِ نعمتِهِ ضعيفٌ مُتقاعِسٌ"[2]. أوْ للدّلالةِ على التَّعليل بناءً على أنَّ الشِّدَّة بمعنى البُخْلِ والشُّحِّ، قالَ الشِّهاب الخفاجيُّ: "وقولُ البيضاويِّ: "لبخيل" تفسيرٌ لِـ (شديد)، واللّامُ على هذا في قولِهِ: ﴿لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ﴾ للتَّعليلِ؛ لأنّه المناسِبُ حينئذٍ"[3]، وهو ما ذهبَ إليهِ البِقاعيُّ[4] وابنُ عاشور[5]؛ فالمذمومُ عليه ليس حبَّهُ للخير بل حرصُهُ وتهالُكُه وبخلُهُ وطريقةُ كسبِهِ وصرفُهُ فيما لا يَنبغي صرفُهُ فيهِ.

دلالةُ تعريفِ (حُبّ) بالإضافةِ:

عبّر النَّظمُ الكريم بلفظِ (الحُبّ) مضافًا إلى المعرَّف بـ (أل) في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على تعيينِ ذلك الحُبِّ؛ إذْ يكتسبُ المضافُ من المضافِ إليهِ المعرفةِ التَّعيُّنَ والتَّعريفَ، والإضافةُ فيهِ من إضافةِ المصدرِ لمَفعولِهِ، وهي مُنبئةٌ عن صُدورِ حبٍّ للخيرِ على سبيلِ التَّعلُّقِ والتَّعدّي إليه؛ ليكونَ حُبًّا مُبالَغًا فيهِ حتَّى إنَّه ليُجرِّئُ صاحبَه على كسبِهِ بطرُقٍ غيرِ مناسبةٍ، ويَدفعُهُ إلى البُخلِ به والحِرصِ عليه بدلًا من توجيهِهِ وِجْهَتَهُ الصَّحيحة.

التَّعلُّقُ بالمالِ مُفْضٍ إلى سوءِ الحال

دلالةُ تعريفِ ﴿ٱلْخَيْرِ﴾:

عُرِّفَ لفظُ ﴿ٱلْخَيْرِ﴾ بـ (أل) في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على الجنسِ الصّادقِ بالاستغراقِ الكليِّ الشّامِلِ لكلِّ أفرادِ الخيرِ وصوَرِه مالًا أوْ غيرَهُ. أوْ للدِّلالة على الجنسِ

الاستغراقُ الحقيقيُّ أوِ العُرفيُّ كاشِفانِ عنِ الحُبِّ المُضني

(1) القاسميّ، محاسن التَّأويل: 9/ 530.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 256.
(3) الشّهاب الخفاجيّ، عناية القاضي: 8/ 391.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.

المُتحقِّق بكلِّ أنواعِ الأموال[1]؛ منَ الذّهَبِ والفِضَّة والخيلِ المُسوَّمةِ والأنعامِ والحَرْثِ، فيكونُ عامًّا في ذلك النّوع أيضًا وهوَ المسمَّى بالاستغراقِ العُرفيّ.

دلالةُ العُدولِ عنِ المالِ إلى الخَير:

تحفيزُ أهلِ الصَّلاحِ لكَسْبِ المالِ المُبَاح

عُدِلَ عن لفظِ (المال) إلى لفظِ ﴿ٱلْخَيْرِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على أنَّ المالَ من عَوامِلِ الخير، إنْ كان مِن حلالٍ أوْ لم يقَعِ الإنسانُ في حُبِّه والحرصِ عليه والتَّهالُك من أجلِ تحصيلِهِ والبُخل به، كما أنَّ الخيرَ يُشيرُ إلى أنَّه مالٌ وفير، قال القونويُّ: "المُرادُ منَ الخيرِ المالُ؛ أي: المالُ الكثيرُ. كذا قيّدَه البيضاويّ في قَوْله تَعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: 180]، وإنّما سُمّيَ المالُ خيرًا؛ للتَّرغيبِ عَلى تَحْصيلِهِ بوجهٍ شرعيٍّ خالٍ عنِ الشُّبهةِ، فضلًا عن الحُرمةِ؛ فيكونُ خَيرًا مَحْضًا"[2]، وقال الهرريُّ: "سمَّى المالَ خيرًا، وعسى أنْ يكونَ شرًّا بأنْ كان حرامًا، ولكنَّ النّاسَ يَجدونَهُ خَيرًا، فسمّاه خيرًا جَرْيًا على عادَتِهم"[3]، والّذي يتبيّنُ مِن عُدولِ النّظم عن المالِ إلى الخيرِ إرادةُ نوعٍ من أنواعِ الخير الصّادق بأحدِ أنواعِ المالِ، والمناسِبُ للسّياق إرادةُ الخَيل؛ لِما بينَ الخَيرِ والخَيل من الجناسِ النّاقِص؛ إذِ الغرضُ من ذكرِ الخيلِ في القسَم كونُها خيلَ الغُزاة في سبيلِ الله تَعالى، لكنَّ الجَحودَ يحرصُ عليها ويبخَلُ بها ويَتباهى بأملاكِهِ منها، ولا يوجِّهُها لِما خُلِقَتْ لأجلِهِ من الإغارةِ في سبيلِ الله سُبحانَهُ.

دلالةُ المَجازِ المُرسَلِ في ﴿ٱلْخَيْرِ﴾:

التَّعبيرُ بالعامّ دالٌّ على شدّةِ نَهَمِ هذا الإنسانِ

أُطْلِقَ لفظُ ﴿ٱلْخَيْرِ﴾ للدِّلالةِ على (المالِ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 9/ 191.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 406.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 256.

لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ على سبيلِ المجازِ المرسَلِ، فيكونُ من ذكر العامِّ وإرادةِ الخاصّ؛ إذِ المالُ نوعٌ من أنواعِ ما يُسمَّى خيرًا، قال القونويُّ: "وإطلاقُهُ عليهِ إمّا لكونِهِ من أفرادِ الخيرِ؛ فيكونُ حَقيقَةً، أوْ لخُصوصه؛ فيكونُ مَجازًا بذكرِ العامِّ وإرادةِ الخاصّ"[1]، ونبّهَ البقاعيُّ إلى سرِّ التَّجوُّزِ بذكرِ العامِّ وإرادةِ الخاصِّ بقوله: "أي: المالِ الَّذي لا يُعَدُّ غيرُهُ - لجهلِهِ - خَيرًا"[2].

دلالةُ تقديمِ المتُعلّقِ ﴿لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ﴾:

مَبْعَثُ البُخل التّهالُك في التَّمَوُّل

قُدِّمَ الجارُّ والمجرورَ ﴿لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ على متعلَّقِه في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ للدِّلالة على الاهتمامِ ومُراعاةِ الفاصِلة كما أوضحَهُ ابنُ عاشور. كما أنَّ التَّقديم يفيدُ الاختصاص؛ إذْ بُخْلُ البخيلِ يَنبعِثُ من حُبِّ المالِ والرَّغبةِ في زيادتِهِ ولا يَتجاوزُهُ إلى غيرِهِ، والغرضُ تبشيعُ صورةِ الجَحود الكَنود بهذه الخَصلةِ القَبيحة[3].

معنى اللّام في ﴿لَشَدِيدٞ﴾:

تقريرُ الأحكام مِن أُسُس قوَّةِ الكَلام

جاءَ التَّعبيرُ بـ (اللّام) الدّاخلةِ على المُسنَد في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ للدِّلالة على التَّوكيدِ والتَّقريرِ لثبوتِ المُسندِ للمُسنَدِ إليه. والغرضُ من التَّوكيد باللّام المُزحلَقة توبيخُ التَّهالُك من هذا الإنسانِ على جمعِ المالِ والشُّحِّ في إنفاقِهِ، والعملِ بكلِّ الوَسائل المَشروعةِ وغيرِها على زيادتِهِ؛ حِرْصًا وطَمَعًا وبُخْلًا. ولا يبعُدُ أنْ يكونَ تعريضًا بمَن يُقاتلُ على ظهور العاديات المُغيرات من أجلِ جَمْعِ المالِ والحُصول على الغَنائِم.

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 406.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 22/ 216.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 505.

دلالةُ صَوْغِ (شَديد) على (فَعيل):

الحُبُّ الشَّديد هو المَمقوتُ في الشَّرعِ المَجيد

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ عن الخَبَرِ بصيغةِ (فَعيل) في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾؛ للدِّلالة على المُبالغةِ والكَثرة في تلك الشِّدَّة كمًّا ونَوْعًا. وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ حبَّ الخيرِ - ومنهُ المالُ - لا يكونُ مَذمومًا إلّا إذا وصلَ إلى حالِ الشِّدَّةِ والمُبالغة الّتي تجعلُ الإنسانَ عبْدًا للمال راغبًا في الدُّنيا، مُقبلًا عليها ناسيًا الآخرةَ، صارفًا نِعَم ربِّه تَعالى في شَهَواته دونَ التَّفكيرِ في امْتِطاءِ صهوةِ خَيلِه جِهادًا ونَشْرًا للدّين والخيرِ والرَّحمة، وبذلك اشتركَتْ مادّةُ الكلمةِ الدّالَّةُ على الشِّدَّة وصيغةُ المُبالغة الدّالّة على الكثرةِ في رَسْم علَّةِ المَقْتِ والبُغض لذلك الإنسانِ الواقِع أسيرًا للمال.

دلالةُ الحقيقةِ والمَجازِ في (شَديد):

البُخْلُ في المال علّةٌ للبُخلِ في طاعةِ ذي الجَلال

عُبِّرَ بلفظِ (شَديد) في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾؛ للدِّلالةِ على الشِّدَّةِ والقوَّة فيكونُ حقيقةً، والمعنى: "قويٌّ مُطيقٌ مُجِدٌّ في طَلَبِه وتَحصيلِه متهالِكٌ عليه، يقالُ: هوَ شديدٌ لهذا الأمرِ وقويٌّ لَهُ؛ إذا كانَ مُطيقًا لَهُ ضابطًا"[1]، أوْ على البُخْلِ والحرص والشّحِّ، والمعنى: "إنَّه لأجلِ حُبِّ المالِ وثقلِ إنفاقِه عليه لَبَخيلٌ مُمسِكٌ"[2]، فيكونُ مجازًا؛ "إذِ البخلُ - وهو إمساكُ المال فيما يَجِبُ بذلُهُ أوْ يَحسُنُ بذلُهُ مُروءةً - من لوازمِ شدَّةِ الخُلُقِ المَذموم، وهذا البخلُ غيرُ البخلِ المَذْكورِ إنْ أُريدَ به الكنود؛ لأنّه بخلٌ في طاعةِ اللّه كما هوَ الرّاجحُ. وإنْ أُريدَ به البخلُ في المالِ؛ فهذا يُبيِّنُ علّتَه"[3]، وأفصحَ أبو السُّعودِ عن العلّة بقوله: "ولعَلَّ وصفَهُ بهذا الوصفِ القبيحِ بعدَ وصفِه بالكَنودِ؛ للإيماءِ إلى أنَّ من جملةِ الأمورِ الدّاعيةِ للمُنافقينَ إلى

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 9/ 191.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 191.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 406.

النِّفاقِ حبَّ المالِ؛ لأنَّهم بما يُظهِرونَ من الإيمانِ يَعصِمونَ أموالَهُم ويَحوزونَ من الغنائمِ نصيبًا"[1].

دلالةُ التّحويلِ في تركيبِ ﴿لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾:

عبّرَ النَّظمُ الكريم بإيقاعِ الخبَر على متعلَّقِه (حبّ الخير) في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾؛ وهو محوَّلٌ في الأصلِ مِن: (وإنه لشديد الحُبِّ للخير). والفرقُ بينهما أنَّ أصلَ التَّركيب يدلُّ على حُبٍّ شديدٍ للخيرِ والمال، في حين يدلُّ النَّظمُ الكريمُ على الشِّدَّةِ في حُبِّ المال، فيكونُ متعلَّقُ الشِّدَّة حبَّ المال فضلًا عَن المالِ. والسِّرُّ في ذلك بيانُ الفرقِ بين التَّعلُّقِ بالمالِ وهو مذمومٌ أيضًا والتَّعلُّقِ بحبِّ المالِ وهو الأذمُّ؛ وبذلك يتناسَقُ التَّقديمُ وصيغةُ المُبالغة ومادّةُ الشِّدَّة والتَّحويلُ في التَّركيب في رَسْم صورةِ الكَنود الَّذي همُّهُ حبُّ المالِ وجَمْعُهُ.

إيقاعُ الشّدَّة على الحُبِّ أعلى من إيقاعِ شدَّةِ الحُبّ

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الكَنود والجَحود والكَفور:

الكُنود هو نوعٌ منَ الجُحود؛ إذ الكَندُ يدلُّ على القَطْعِ، وسُمّيَ الكَفورُ للنِّعمة به: "لأنّه يَكنِدُ الشُّكْرَ؛ أي: يَقطَعُهُ[2]"، "وقال الكلبيُّ: لَكفورٌ بالنِّعمة، وقال الحسَنُ: لوّامٌ لرَبِّهِ يعُدُّ المَصائبَ ويَنسى النِّعَم"[3]، فهو جُحود مَمزوجٌ بعدَمِ الرِّضا والقَناعة. وأمّا الجُحود فهو أخصُّ من الكُفر؛ إذ الجُحود هو كفرٌ على سبيلِ الإنكارِ الجازِم، فيَجحَدُ النِّعمة ويُنكِرُ أنَّها من المُنعِم، ويَنسِبُه لغيره. وأمّا الكفرُ فهو أوسعُ وأشمَلُ من الكُنود والجُحود؛ فهو يشمَلُ الكُفران الصّادقَ بالنّفي والجَحْدِ والكُفرانَ بالنِّعمة مع التَّصديقِ بالمُنعِم. ومِن ثمَّ

الكَنودُ أخصُّ من الجَحود، والجَحود أخصُّ من الكَفور

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 191.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (كند).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (كند).

استعملَ النَّظمُ الكريم (الكَنود) في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ دونَ الكَفور أوِ الجَحود؛ لأنَّه يكفرُ بالنِّعمة ويَجحَدُها مع الجزَعِ والنِّسيانِ للنِّعَم المُحيطةِ به، وقد جاءَتِ الآيةُ في سياق المنِّ على الإنسانِ بـ (العاديات) و(المغيرات)؛ فيَنسى تلك النِّعَمَ ويذهَلُ عنها مع إظهارِ كُفره وجُحوده.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والستون،
من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 68 ، 828 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-655-42-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 68 : المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-655-42-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7916426 بتاريخ 2026/01/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"